يعترف بشرعية الحصول على المكاسب من جرّاء استخدام القوة واحتلال أراضي الغير[٢٩].

٢ ـ ان قراري ضمّ القدس والجولان يعتبران تحدياً صارخاً لمبادىء الأمم المتحدة، وقواعد العلاقات بين الدول وخصوصاً، المبادىء التي تحرم القوة أو التهديد بها، وتؤكد على حق الأمم في تقرير مصيرها واحترام السيادة والاستقلال السياسي[٣٠].

٣ ـ ان قراري ضمّ القدس والجولان يتناقضان بشكل صارخ مع نصّ الاعلان العالمي الرقم ١٥١٤، لعام ١٩٦٠، حول منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمَرة، والذي يعتبر ايذاناً واقراراً، من جانب الامم المتحدة، بضرورة التصفية العاجلة للكولونيالية وآثارها، وتمكين الشعوب من تقرير مصيرها، واختيار أنظمة الحكم التي ترغب بها[٣١].

٤ ـ ان ضمّ القدس والجولان يتناقض مع مبادىء حقوق الانسان وحرياته الاساسية المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة، والتي فصلها الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٤٨؛ ومع الاتفاقيتين الخاصتين بحقوق الانسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٣٢].

٥ ـ ان قراري ضمّ القدس والجولان يتناقضان مع قرار الجمعية العامة للامم المتحدة، الرقم ٣٣١٤، الصادر بتاريخ ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٤، (الدورة التاسعة والعشرون) حول تعريف ماهية العدوان، والذي نصّ على حق الشعوب في تقرير مصيرها، وحرّم استخدام القوة في العلاقات الدولية، وأجاز للشعوب اللجوء الى جميع الوسائل لنيل حريتها واستقلالها، بما فيها، الكفاح المسلّح. في حين ان ضمّ القدس والجولان، بصورة غير شرعية، من جانب اسرائيل، وبالضد من ارادة السكان، يعتبر عملاً عدوانياً منافياً لقواعد القانون الدولي[٣٣].

٦ ـ جاء ضمّ القدس والجولان مناقضاً لمعاهدات جنيف لعام ١٩٤٩، وخصوصاً المعاهدة الرابعة حول وضع الاراضي المحتلة وحالة السكان المدنيين؛ وكذلك، خرقاً للبروتوكولين الملحقين بها لعام ١٩٧٧[٣٤]. كما ان الاجراء الاسرائيلي مناقض لمبدأ القانون القائل: «ان كل عمل أو فعل بموجب قانون داخلي [قرار الكنيست بضمّ القدس والجولان] يهدف الى ضمّ جزء من أرض دولة أخرى، هو عمل باطل وغير شرعي». وقد عبّر مجلس الأمن، في أكثر من مناسبة، عن هذا المبدأ بشأن مدينة القدس[٣٥].

اعلان الاستقلال وحقوق الانسان

في دورته التاسعة عشرة الطارئة، المنعقدة في الجزائر، من ١٢ ـ ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، أقرّ المجلس الوطني الفلسطيني وثيقة اعلان الاستقلال وقيام «دولة فلسطين» فوق الارض الفلسطينية، وعاصمتها «القدس الشريف». وقد ترافق الاعلان مع حضور جديد ومتميّز للقضية الفلسطينية، في ظل الانتفاضة المباركة، والتي كانت العامل الاساس، الذي ساهم في اعلاء القضية الفلسطينية، بعد المحاولات التي بُذلت لانزالها من سلّم الاولويات، لتحتل مكان الصدارة مجدداً، باعتبارها لبّ الصراع في الشرق الاوسط؛ ولتكون المسألة الاولى على جدول أعمال القمة الاستثنائية العربية المنعقدة في الجزائر (حزيران / يونيو ١٩٨٨)، والتي أطلق عليها قمة الانتفاضة.

وجاء اعلان الاستقلال بعد فك الارتباط الاردني بالضفة الغربية بتاريخ ٣١ تموز (يوليو) ١٩٨٨. ممّا طرح موضوع السلطة الادارية والحقوقية للضفة، وملء الفراغ السياسي والحقوقي، من جانب منظمة التحرير الفلسطينية.